

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من المنظمة النسائية الصهيونية لأمريكا - هداسا، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



البيان

تأسست المنظمة النسائية الصهيونية لأمريكا - هداसा في عام ١٩١٢. وينتمي إلى عضوية المنظمة في الولايات المتحدة الأمريكية ما يربو على ٣٣٠.٠٠٠ عضو ومنتسب ومناصر، وينتشر داعمو المنظمة على نطاق خمس قارات. ويُعرف عن منظمة هداسا استهلالها ودعمها لأسلوب الرعاية الصحية المتوازنة التي تقدّم عن طريق منظمة هداسا الطبية في إسرائيل التي رشحت لنيل جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٥ باعتبارها "جسرا إلى السلام"؛ وتقدمها الرعاية الصحية للمحتاجين في كافة أنحاء العالم بالاستعانة بالعاملين في منظمة هداسا؛ وحملات الدعوة التي يقوم بها أعضاؤها؛ وبرامجها التعليمية في مجالي الصحة والحفاظة على اللياقة الصحية. وتقدم هداسا علاوة على ذلك الدعم للمؤسسات التعليمية والشبابية في إسرائيل وهي مناصر شديد العزم لحقوق المرأة في الولايات المتحدة وكافة أنحاء العالم.

ويصدر المجلس الوطني لهداسا بيانات في مجالات السياسات يعكس فيها الموقف الرسمي للمنظمة إزاء طائفة كبيرة من القضايا المتنوعة التي تواجهها الولايات المتحدة وإسرائيل، والقضايا الدولية الأخرى محل الاهتمام. واستنادا إلى هذه البيانات تقدم هداسا إلى لجنة وضع المرأة بياها الحالي المتعلق بموضوعات البحوث الطبية وبحوث صحة المرأة؛ والمساواة والأمن الاقتصاديان للمرأة؛ والاتجار بالنساء.

البحوث الطبية وبحوث صحة المرأة

دأبت هداسا على مدى أكثر من مائة عام من دعمها للرعاية الطبية المتقدمة، على التسليم بضرورة اشتغال الرعاية الصحية عالية النوعية على بحوث ابتكارية طبية وبحوث تكنولوجية أحيائية. وقد أتاحت البحوث الطبية والبحوث التكنولوجية الأحيائية إسهامات كبيرة في المحافظة على بقاء البشر والقضاء على أمراض كثيرة كانت قاتلة ومعجزة في زمانها. وتجري في إطار منظمة هداسا الطبية والمؤسسات المنتشرة في أنحاء العالم بحوث وتجارب سريرية تتم تحت الإشراف السليم في مجالات أبرزها الوقاية من أمراض القلب وتوفير العلاج للنساء والعلاج الجيني وعلاجات السرطان وعمليات نقل الأعضاء والأنسجة وبحوث الخلايا الجذعية، وتنطوي هذه البحوث على آمال عراض في اكتشاف أساليب جديدة للعلاج والشفاء.

وتدعم هداسا بقوة تقديم التمويل السخي للبحوث الابتكارية والبحوث الطبية الأساسية والبحوث التكنولوجية الأحيائية في الولايات المتحدة، بما يحقق النفع للجميع. لكنها تشعر بقلق عميق إزاء الفجوات الهائلة القائمة في المعارف المتعلقة ببيولوجيا المرأة والصحة

والمرض خاصتها وإزاء ندرة البحوث التي يظطلع بها لسد هذه الفجوات. ولا تزال الدراسات المتعلقة بالبيولوجيا القائمة على نوع الجنس، والفروق بين الجنس ونوع الجنس وتأثيرها في حدوث المرض وتطوره في مراحلها الأولية حتى الآن. وهناك العديد من الأمراض، مثل أمراض القلب، وهو القاتل الأول للمرأة، يساء تشخيصها بالنسبة للنساء أو التغافل عنها كلية. وتشمل الأسباب التي تشرح هذا العوار في المعرفة الطبية، استبعاد النساء من الدراسات البحثية، ومحدودية التمويل المتاح لإجراء دراسات في مجالات الصحة وعلم الأوبئة والصحة والمستحضرات الصيدلانية التي تحتسب الفروق بين الجنس ونوع الجنس. وعلاوة على ذلك لا يجري بشكل وافٍ شرح ونشر النتائج التي تتوصل إليه البحوث.

وتنادي هداसा بإزاحة هذه الحواجز وتحقيق تقدم في صحة المرأة من خلال زيادة البحوث في مجال الفروق الجنسانية في الميدان الطبي وميدان دراسة المسائل المتصلة بصحة المرأة؛ وزيادة التمويل الذي يُمنح لبحوث صحة المرأة في الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي؛ وتشجيع عدد أكبر من النساء على الالتحاق بالتجارب السريرية؛ وزيادة التوعية العامة بالقضايا المتصلة بصحة المرأة وتشجيع النساء على اللجوء إلى ميدان البحوث الطبية الأحيائية.

المساواة والأمن الاقتصاديان للمرأة

تلتزم هداسا التزاماً قوياً بحقوق المرأة، وتوسّع من نطاق الدعم الذي تسديه لكي يشمل تدابير جديدة تفضي إلى تحقيق المساواة والأمن الاقتصاديين للمرأة وأسرتها. ويُعرف عن هداسا تاريخها الطويل في مناصرة المساواة في الحقوق وقيام المجتمع الاقتصادي العادل وتأييدها السياسات الرامية إلى احترام حقوق الإنسان والمساواة في الأجر ومنح الإجازات الوالدية وكفالة الحد الأدنى للأجور ودعم برامج الرعاية الصحية التي تحمي أشد الناس ضعفاً في أمريكا. وتدعو هداسا أيضاً إلى زيادة إنفاذ هذه السياسات وتدعم تنفيذ تدابير جديدة تتيح المرونة للأسر العاملة دون تجشيمها تضحيات على صعيد أمنها الاقتصادي.

وتسلم هداسا بالقدرات الكاملة والمتساوية للإناث العاملات وباحترام المهارات الفريدة التي يسهم بها في المجتمع. غير أن النساء لا تزال تواجهن التمييز القائم على أساس نوع الجنس وعلى أساس الحمل والأمومة. ورغم مرور ٥٠ عاماً على إقرار كونغرس الولايات المتحدة قانون المساواة في الأجر، لا تزال النساء تتكسبن ما يعادل ٧٧ سنتاً مقابل كل دولار يتكسبه الرجل، ولم تتغير فجوة الأجر على مدار العقد الماضي. وتسلم هداسا بأهمية مجتمع الأعمال، ولا سيما قطاع الأعمال الصغيرة، في تحقيق التنمية الاقتصادية

وتشجع التعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل تنفيذ السياسات الداعمة للمرأة القيادية والأمن الاقتصادي للمرأة، من دون خلق أعباء إضافية لا داعي لها على أصحاب العمل.

وتؤكد هداसा أيضا دعمها لسياسات كفالة المساواة في الأجر، وتدعو حكومة الولايات المتحدة إلى تحسين إنفاذ قوانين المساواة في الأجر وسن تدابير جديدة تقلل فجوة الأجر بين الجنسين. وتقدم هداسا الدعم أيضا لسياسات مكافحة التمييز لكي تشمل كذلك مسألة الحمل، وتحث حكومة الولايات المتحدة على تحسين إنفاذ قوانين مكافحة التمييز على أساس الحمل وسن تدابير جديدة تساعد في حماية حقوق العاملات الحوامل. وعلاوة على ذلك تقدم هداسا الدعم لمنح الإجازات الأسرية والطبية في الولايات المتحدة، وتدعو إلى تطبيق قواعد تتيح لمزيد من العاملين فرص الحصول على إجازة والدية وإجازة أسرية ومرضية مدفوعة الأجر. وأخيرا، تعيد هداسا التأكيد على دعمها لزيادة الحد الأدنى للأجر وتدعو حكومة الولايات المتحدة إلى دراسة السبل التي يمكن عن طريقها تطبيق زيادات في الأجر للتعويض عن التضخم وتكاليف المعيشة.

الاتجار بالنساء

تلتزم هداسا بتقديم المساعدة في حماية حقوق النساء والفتيات وتشعر بالسخط الشديد إزاء البلاء المتمثل في الاتجار بالنساء والفتيات الذي يجتاح العالم. وترى هداسا أن الاتجار بالنساء يحدث عندما تُجبرن أو تُخدعن أو تُحملن على العمل أو الاسترقاق أو الاستغلال الجنسي داخل الحدود الوطنية وخارجها. وتعرض ضحايا الاتجار لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما في ذلك الاختطاف والعزل والتهديد بالترحيل ومصادرة مستندات الهوية والاستبعاد على أساس المديونية والتحكم في أموال الضحية والاعتصاب والتعذيب والتجويد والتهديد بقتل أو تعذيب أفراد الأسرة.

وتقدّر الأمم المتحدة أن المتجّرين بالبشر على الصعيد العالمي يُخضعون ما لا يقل عن ١٢،٣ مليون من البالغين والأطفال للسخرة أو الاسترقاق على أساس المديونية أو ممارسة الدعارة بالإكراه. وتقدر وزارة الخارجية في الولايات المتحدة وجود ما بين ١٤ ٥٠٠ و ١٧ ٥٠٠ شخص يُتجر بهم سنويا في الولايات المتحدة، وأن الاتجار بالبشر ينال من النساء والفتيات بصورة غير متناسبة. ولا تتسبب جرائم الاتجار بالبشر والجرائم الأخرى المتصلة بها في إيقاع الأذى بالضحايا فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تفكيك النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدول التي تُرتكب فيها هذه الجرائم، بما تنطوي عليه من الحط من النساء وزيادة معدلات العنف والجريمة.

وقد أحرزت الأمم المتحدة فضلا عن الولايات المتحدة وإسرائيل قدرا مهما من التقدم في السنوات الأخيرة باتجاه القضاء على الاتجار بالبشر. لكن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وتحت هداسا جميع الدول على جعل مسألة القضاء على الاتجار بالنساء والفتيات أولوية لها، وأن تقوم في سبيل ذلك بتقوية التشريعات المناهضة للتمييز وتقاسم المعلومات وكفالة التنفيذ الفعال لقوانين مكافحة الاتجار بالبشر، والملاحقة القضائية النشطة للمتجرين وشن حملات إعلامية واسعة النطاق. كما تحت هداسا البلدان على توفير ملاذ آمن لضحايا الاتجار، وإنشاء نطاق شامل من الخدمات الاجتماعية سعيا إلى إعادة تأهيلهم.
